

## تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)

للفترة المشمولة بالتقرير من ٢٧ حزيران/يونيه إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤

### أولا - مقدمة

١ - يعرض هذا التقرير تقييماً شاملاً لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) منذ تقديم تقريره السابق المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (S/2014/438).

٢ - في الجزء الأول من الفترة المشمولة بالتقرير، كان الاستقرار السائد على طول الخط الأزرق وفي منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) عرضة للتهديد جراء تزايد حدة التوتر في المنطقة بعد اندلاع النزاع في غزة خلال شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٤. وخلال هذه الفترة أُطلقت صواريخ في تسع مناسبات من لبنان في اتجاه إسرائيل، انفجرت ستة منها وراء الخط الأزرق في إسرائيل، وردت إسرائيل على خمسة منها بنيران المدفعية.

٣ - وإضافة إلى ذلك، وقعت حادثتان خطيرتان في منطقة مزارع شبعا (القطاع الشرقي). ففي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، أصيب جندي من الجيش اللبناني بجروح في حادثة إطلاق نار من قبل أحد جنود جيش الدفاع الإسرائيلي. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، في منطقة مزارع شبعا أيضاً، أصيبت مركبة تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي بانفجار عبوة ناسفة بدائية الصنع جنوب الخط الأزرق، أُفيد أنه أدى إلى إصابة جنديين إسرائيليين بجروح. وقد رد جيش الدفاع الإسرائيلي بإطلاق نيران المدفعية في اتجاه لبنان في كفر شوبا (القطاع الشرقي).

٤ - وفي كل من هذه الحالات ساعد التدخل السريع لليونيفيل والتحرك الإيجابي من قبل لبنان وإسرائيل من خلال قنوات الاتصال والتنسيق التي توفرها اليونيفيل على احتواء الوضع. ورغم هاتين الحادثتين الخطيرتين، أعاد الطرفان من جديد تأكيد التزامهما بتنفيذ القرار



١٧٠١ (٢٠٠٦) وهما يعملان مع اليونيفيل للتخفيف من حدة حالات التوتر والحفاظ على الهدوء العام على طول الخط الأزرق.

٥ - وواجه الوضع الأمني في البلد تحديات كبيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير جراء الهجمات التي شنتها الجماعات المتطرفة العنيفة، بينها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجبهة النصرة، في مناطق متاخمة للجمهورية العربية السورية. وقد انتشر الجيش اللبناني والقوى الأمنية لمواصلة تنفيذ الخطط الأمنية في طرابلس والبقاع، واحتواء أعمال العنف ومواجهة التهديدات المستجدة في لبنان. وفي طرابلس، لم يسجل مزيد من الاشتباكات بين الجماعات المسلحة في جبل محسن وباب التبانة بل وقعت اشتباكات خطيرة في أواخر تشرين الأول/أكتوبر بين الجيش اللبناني والمقاتلين. وفي أماكن أخرى اكتشفت القوى الأمنية مواد متفجرة واعتقلت خلايا مقاتلين كانت تخطط للقيام بهجمات إرهابية. وشنت طائرات تابعة للحكومة السورية مزيداً من الضربات الجوية أدت إلى سقوط قتلى وجرحى كما استمر القصف عبر الحدود وإطلاق النار بالأسلحة الصغيرة والصواريخ انطلاقاً من الجمهورية العربية السورية في اتجاه لبنان.

٦ - وفي سهل البقاع وقعت أحداث خطيرة متكررة. ففي ٢ آب/أغسطس، شنت جماعات متطرفة عنيفة هجوماً واسعاً من الجمهورية العربية السورية في اتجاه مواقع الجيش اللبناني في منطقة عرسال. فدخلت البلدة جماعات من المقاتلين، بينهم عناصر من جبهة النصرة وداعش، وأعقب ذلك قتالاً ضاراً دام خمسة أيام مع الجيش اللبناني انتهى بانسحاب المقاتلين إلى تخوم عرسال آخذين معهم عدداً من أفراد الأمن الذين وقعوا في الأسر. وقد تظاهرت أسر الرهائن وقطعت الطرق مطالبة بتكثيف الجهود الرامية إلى الإفراج عنهم. وانتشر الجيش اللبناني بقوة حول عرسال من أجل احتواء المقاتلين في المناطق الداخلية للبلدة وللحيلولة دون حصول مزيد من عمليات التوغل. وقد وقع منذ ذلك الحين عدد من الاشتباكات بين الجيش اللبناني والمقاتلين، فضلاً عن هجمات شنها مقاتلو جبهة النصرة على مواقع لحزب الله.

٧ - وفي ١٤ آب/أغسطس، وافقت الحكومة اللبنانية على هبة بقيمة بليون دولار مقدمة من المملكة العربية السعودية لدعم القوى الأمنية اللبنانية ومكافحة الإرهاب. وإضافة إلى ذلك كثفت الدول الأعضاء مساعدتها إلى الجيش اللبناني في أعقاب الهجوم على عرسال.

٨ - وفي لبنان الآن ١,١٢٤ مليون لاجئ سوري مسجل فروا من الحرب في الجمهورية العربية السورية، أي بزيادة ٣٠ ٠٠٠ لاجئ منذ تقريرنا الأخير. ويستضيف لبنان أكبر عدد من اللاجئين السوريين كما أن نسبة عدد اللاجئين إلى عدد المواطنين هي الأعلى في العالم.

٩ - ومنذ انتهاء ولاية الرئيس ميشال سليمان في ٢٥ أيار/مايو دُعيَ إلى عقد ١٤ جلسة للمجلس النيابي لانتخاب رئيس جديد، إلا أن أياً منها لم يُعقد لعدم اكتمال النصاب. وبغياب رئيس الجمهورية انتقلت سلطات رئاسة الجمهورية إلى مجلس الوزراء مجتمعاً برئاسة رئيس الوزراء سلام، وفقاً للدستور. ومن المقرر أن تنتهي ولاية المجلس النيابي في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وتجري الأحزاب السياسية حالياً مناقشات بشأن تمديد إضافي لولاية المجلس النيابي في حال عدم حصول الانتخابات النيابية المقرر إجراؤها في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر.

١٠ - ترأست الاجتماع الوزاري لمجموعة الدعم الدولية للبنان في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر على هامش الجمعية العامة في حضور رئيس الوزراء سلام. وأكد المشاركون، في الذكرى السنوية الأولى لتأليف المجموعة استمرار ووحدة التزامهم بحشد الدعم للسيادة اللبنانية وللمؤسسات الدولة وتعزيز الجهود المبذولة لمساعدة لبنان على التصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي يواجهها نتيجة للتراع الدائر في الجمهورية العربية السورية. وأعرب المشاركون عن قلقهم من أن التحديات التي يواجهها لبنان ازدادت حدة في خلال العام الماضي وشددوا على ضرورة تضافر الجهود من أجل مواجهة تأثيرها. وناشدوا القادة اللبنانيين تمهيد الطريق لانتخاب رئيس للجمهورية من دون مزيد من التأخير. وبدعوة من الحكومة الألمانية، التأمّت مجموعة الدعم الدولية مجدداً في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر في برلين في حضور رئيس الوزراء سلام للتركيز على وضع اللاجئيين في لبنان.

## ثانياً - تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)

### ألف - الوضع في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

١١ - وقعت تسع عمليات إطلاق صواريخ من لبنان في اتجاه إسرائيل (في ١١ و ١٢ و ١٤ تموز/يوليه الذي شهد حادثتين، وفي ١٦ و ٢٥ تموز/يوليه، وكذلك في ١ و ٢٣ و ٢٥ آب/أغسطس). وقد أُطلقت كل الصواريخ، ما عدا اثنتين، من داخل منطقة عمليات اليونيفيل في اتجاه إسرائيل. وسقطت ستة منها داخل إسرائيل، أما الصواريخ الباقية فقد سقطت قبل بلوغها الخط الأزرق داخل منطقة عمليات اليونيفيل. وأصيب اثنان من المدنيين الإسرائيليين بجروح طفيفة جراء الصاروخين اللذين أُطلقا في ٢٣ آب/أغسطس واللذين تسببا بأضرار مادية.

١٢ - وقد رد جيش الدفاع الإسرائيلي بإطلاق قذائف مدفعية إلى داخل لبنان لدى سقوط صواريخ جنوب الخط الأزرق، باستثناء ١٦ تموز/يوليه، عندما لم تُطلق سوى قنابل مضيقية،

و ٢٣ آب/أغسطس، عندما لم يصدر أي رد. ولم يُفد عن وقوع إصابات جراء الرد الإسرائيلي بإطلاق النار.

١٣ - وخلال هذه الأحداث، بقيت اليونيفيل على اتصال وثيق بالجانبين من أجل تهدئة الأوضاع وإعادة وقف الأعمال العدائية، والتخفيف من التهديدات المحتملة والحيلولة دون حصول مزيد من الأنشطة العدائية. وقد عملت ترتيبات الاتصال والتنسيق، بما في ذلك الاتصال بالزمن الحقيقي عن طريق التداول بالفيديو، بشكل جيد وأثبتت دورها الحيوي في الحيلولة دون إمكان حصول مزيد من التصعيد.

١٤ - وأجرت اليونيفيل تحقيقاً في كل الحوادث وأطلع الطرفين على ما توصلت إليه من نتائج وعلى توصياتها في هذا الشأن. وكشفت معاينة مواقع الإطلاق أن منفذي هذه الاعتداءات كانوا من الهواة، ما يفسر في بعض الحالات عدم وصول الصواريخ التي جرى إطلاقها إلى أهدافها الظاهرة أو انحرافها عنها. وألقت السلطات اللبنانية القبض على اثنين من المشتبه فيهما في ما يتعلق بتلك الأحداث. ورغم عدم إعلان أي جهة مسؤوليتها عن عمليات إطلاق أي من تلك الصواريخ، فإن المعلومات المتاحة لليونيفيل تفيد بأن الهجمات هي على الأرجح أعمال فردية جرى القيام بها تضامناً مع قطاع غزة خلال عملية "الجرف الصامد" العسكرية التي أطلقتها إسرائيل من ٨ تموز/يوليه إلى ٢٦ آب/أغسطس.

١٥ - وفي ١٤ تموز/يوليه و ٢٥ و ٢٦ آب/أغسطس، احتجّ الممثل الدائم لإسرائيل على هذه الأحداث باعتبارها انتهاكات صارخة للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، مشيراً إلى أن إسرائيل تحمّل الحكومة اللبنانية المسؤولية عن جميع هذه الأعمال. وفي ١٧ تموز/يوليه، احتجّ الممثل الدائم للبنان على النيران التي أطلقتها إسرائيل من ١٠ إلى ١٤ تموز/يوليه بوصفها انتهاكاً صارخاً للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

١٦ - وفي ضوء التطورات في غزة، زادت اليونيفيل عمليات مكافحة إطلاق الصواريخ في جميع أنحاء منطقة عملياتها، سواء كانت تقوم بها بصورة مستقلة أو بالتنسيق مع الجيش اللبناني، والتي عززتها بشكل إضافي بعد الهجوم بالصواريخ في ١٢ تموز/يوليه. ونشر الجيش اللبناني في ١٥ تموز/يوليه، من جهته، وحدات جديدة من فوج التدخل تعزيزاً لقواته جنوب نهر الليطاني؛ ولكنه سحبها في ٥ آب/أغسطس في أعقاب اشتباكات عرسال الواقعة خارج منطقة عمليات اليونيفيل. وأكدت قيادة الجيش اللبناني مجدداً التزامها تعزيز وجودها في منطقة عمليات اليونيفيل بقوات إضافية عند الضرورة.

١٧ - وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، أصيب جندي من الجيش اللبناني بجروح جراء إطلاق النار عليه من قبل أحد جنود جيش الدفاع الإسرائيلي خلال حادثة وقعت قرب الخط

الأزرق على مقربة من موقع مراقبة تابع لليونيفيل في منطقة مزارع شبعا. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي اليونيفيل بإصابة اثنين من جنوده في هجوم بعوثة ناسفة بدائية الصنع في المنطقة العامة عينها الواقعة جنوب الخط الأزرق. وقد رد جيش الدفاع الإسرائيلي بإطلاق نحو ٢٤ قذيفة مدفعية إلى داخل لبنان في منطقة متاخمة لمركز مراقبة تابع للأمم المتحدة (القطاع الشرقي). ولم يُفقد عن التسبب بأي أضرار أو إصابات. واعترف حزب الله علنا بمسؤوليته عن الانفجار الذي ربطه بقتل أحد أفرادهِ في تفجير جهاز مراقبة إسرائيلي مزعوم في ٥ أيلول/سبتمبر في عدلون في لبنان، خارج منطقة عمليات اليونيفيل. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، احتج الممثل الدائم لإسرائيل على هذه الحادثة باعتبارها خرقا صارخا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) مشيرا إلى أن إسرائيل تحمّل الحكومة اللبنانية المسؤولية عن كل هذه الأعمال. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، احتج الممثل الدائم للبنان على الحادثة التي وقعت في ٥ تشرين الأول/أكتوبر باعتبارها انتهاكا صارخا للقرار عينه. وفي المناسبتين، اتصلت اليونيفيل على الفور بالجنابيين وحضتتهما على ضبط النفس وتجنّب أي تصعيد في الوضع. وتعكف اليونيفيل حاليا على إجراء تحقيقات في الحادثتين.

١٨ - وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي احتلاله لشمال قرية العجر والمنطقة متاخمة لها شمال الخط الأزرق في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ولا تزال اليونيفيل في انتظار رد إسرائيل في ما يتعلق بالترتيبات الأمنية من أجل تيسير انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من المنطقة؛ وقد اقترحت الترتيبات على الطرفين في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١١، ووافق عليها الجيش اللبناني في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١١. وإلى أن يتم التوصل إلى اتفاق بهذا الشأن، تجري اليونيفيل مشاورات ثنائية مع الطرفين سعيا إلى تيسير الاستخدام الآمن من قبل السكان اللبنانيين المحليين للطرق الواقعة شمال المنطقة المحتلة.

١٩ - وتواصلت انتهاكات المجال الجوي اللبناني من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي بعمليات تحليق شبه يومية لطائرات من دون طيار وللطائرات الثابتة الجناحين، بينها مقاتلات نفثة. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، سقطت طائرة إسرائيلية من دون طيار في منطقة سردا (القطاع الشرقي) من دون التسبب بوقوع إصابات أو أضرار. وعمل الجيش اللبناني على جمع أجزاء الطائرة. وقد احتجت اليونيفيل على الانتهاكات الجوية لجيش الدفاع الإسرائيلي، ودعت السلطات إلى وقفها فورا. واحتجت أيضا الحكومة اللبنانية على الانتهاكات، في حين استمرت الحكومة الإسرائيلية في ادعائها بأن عمليات التحليق هي تدابير أمنية ضرورية.

٢٠ - ومنذ تقريره الأخير، لاحظت اليونيفيل زيادة كبيرة في عدد انتهاكات الخط الأزرق، قام أفراد من جيش الدفاع الإسرائيلي بأربعة منها والجيش اللبناني بواحد منها.

٢١ - وفي ٥ تموز/يوليه، اجتاز جنود من جيش الدفاع الإسرائيلي شمال الخط الأزرق بالقرب من بلدة شبعاء (القطاع الشرقي) مسافة ١٥٠ متراً تقريباً نحو ساعة واحدة رغم التحذيرات التي وجهها لهم أفراد اليونيفيل على الأرض. وعبر أيضاً عدد من الجنود الإسرائيليين وقائدهم أيضاً الخط الأزرق في المنطقة نفسها في ٣ آب/أغسطس. وفي ٢٨ آب/أغسطس، اجتاز ثلاثة جنود إسرائيليين الخط الأزرق فترة وجيزة بالقرب من بلدة رميش (القطاع الغربي). وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، اجتاز خمسة جنود إسرائيليين الخط الأزرق فترة وجيزة. وفي ١٥ تموز/يوليه، اجتاز جنود من الجيش اللبناني جنوب الخط الأزرق مرتان في محيط بلدة رميش (القطاع الغربي). وقد احتجت اليونيفيل بشدة على كل الانتهاكات لدى الطرفين.

٢٢ - وفي مناسبات عدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شاهدت اليونيفيل مزارعين ورعاة لبنانيين يعبرون مع ماشيتهم الخط الأزرق، لفترة وجيزة في أغلب الأحيان، في محيط بسطرة وكفرشوبا وميس الجبل وشبعاء (القطاع الشرقي) ورميش (القطاع الغربي) بشكل رئيسي. وفي مناسبتين على الأقل، في ٢٩ تموز/يوليه و ١٩ آب/أغسطس، ألقى جيش الدفاع الإسرائيلي القبض على الرعاة الذين عبروا الخط الأزرق في منطقة كفرشوبا وشبعاء، قبل تسليمهم إلى اليونيفيل. وفتحت اليونيفيل تحقيقاً في الحادثتين. وفي ١١ آب/أغسطس، احتج الممثل الدائم للبنان على الحادثة التي وقعت في ٢٩ تموز/يوليه. كما انتهك ساجون وصيادو سمك الخط الأزرق في نهر الوزاني (القطاع الشرقي). وسُجل أيضاً ما لا يقل عن حادثتين اجتاز فيها مدنيون الخط الأزرق أثناء تشغيل حفارة على طول النهر. وفي حالات قليلة، اجتازت الخط الأزرق ذراع حفارة لدى تشغيلها في الجهة الجنوبية من الخط أثناء اقتلاعها نباتات. وفي ٢٢ آب/أغسطس، أعيد رجل إلى وطنه من لبنان إلى إسرائيل، في عملية قدمت اليونيفيل الدعم لها، بعدما اجتاز الحدود إلى لبنان قادماً من إسرائيل في ٢٠ آب/أغسطس في محيط الوزاني.

٢٣ - وفي ضوء العدد المتزايد من انتهاكات الخط الأزرق من قبل الرعاة والمزارعين، ولا سيما في القطاع الشرقي، أدخلت اليونيفيل، بالتعاون وثيق مع الجيش اللبناني، تعديلات على انتشارها وتمركزها بغية الحد من تكرار هذه الأعمال.

٢٤ - وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي زعمه بأن حزب الله يحافظ على بنية تحتية ومعدات عسكرية، بينها أسلحة، داخل المناطق الأهلية بالسكان، في جنوب لبنان. وتُظهر حوادث إطلاق الصواريخ التي حصلت في الآونة الأخيرة وجود أسلحة وعناصر مسلحين معادين مستعدين لاستخدامها، داخل منطقة العمليات. ومع ذلك، لم تقدّم إلى اليونيفيل كما لم تعثر

على أية أدلة على نقل غير مأذون به للأسلحة إلى منطقة عملياتها. بيد أن اليونيفيل، بحكم ولايتها، غير محولة البحث بشكل استباقي عن الأسلحة في الجنوب. فبموجب ولايتها، لا يمكن لليونيفيل دخول أملاك خاصة ما لم يكن هناك دليل موثوق به على حصول انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، يشمل تهديدا وشيكا بالقيام بعملٍ عدائي مصدره الموقع عينه. ولدى ورود معلومات محددة بشأن وجود غير شرعي لأفراد مسلحين أو لأسلحة داخل منطقة عملياتها، فإن اليونيفيل، بالتعاون مع الجيش اللبناني، تظل مصممة على التحرك باستخدام كل الوسائل المتاحة في إطار ولايتها، وإلى أقصى ما تسمح به قواعد الاشتباك الخاصة بها.

٢٥ - وشاهدت اليونيفيل مدنيين يحملون أسلحة صيد جنوب نهر الليطاني في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) في مناسبات عدة. وفي كل حالة، كانت دوريات اليونيفيل تتحرك لوقف أعمال الصيد، وتبلغ الجيش اللبناني الذي كان يبادر إلى التحرك. وداخل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في منطقة عمليات اليونيفيل مسلحون وأسلحة.

٢٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت أحداث مثيرة للقلق الشديد صوّب فيها أفراد من جيش الدفاع الإسرائيلي ومن الجيش اللبناني أسلحتهم في اتجاه جنود حفظ السلام. وقد سُجلت حادثتان من هذا القبيل في ١٥ تموز/يوليه و ٣ آب/أغسطس قام بهما جنود إسرائيليّين، وحادثة واحدة شملت رجلين بلباس مدني عُرف عنهما لاحقا بأتهما من عناصر مديرية مخبرات الجيش اللبناني. وقد احتجت اليونيفيل بشدة على كلٍ من هذه الأحداث لدى الطرف المعني.

٢٧ - وفي مناسبتين، شهدت اليونيفيل إطلاق نار في اتجاه أفرادها أو مواقعها من جنوب الخط الأزرق. وفي ١٠ تموز/يوليه، تعرضت دورية لليونيفيل عند النقطة B46(2) (القطاع الغربي) للخطر جراء تعرضهم لطلقات نارية من أسلحة صغيرة أطلقت فوق رؤوسهم من جنوب الخط الأزرق. وقد فتحت اليونيفيل تحقيقا في الحادث تأكدت في أعقابه من أن جيش الدفاع الإسرائيلي كان يجري تمارين رماية في المنطقة في ذلك الوقت. وفي ١٥ تموز/يوليه، سمعت اليونيفيل إطلاق أعيرة نارية من أسلحة صغيرة وعثرت على طلقة واحدة سقطت بالقرب من أحد مواقعها. وقد دعت اليونيفيل جيش الدفاع الإسرائيلي إلى الحيلولة دون وقوع حوادث كهذه في المستقبل.

٢٨ - ووقعت أربعة حوادث عبر الخط الأزرق بين مدنيين لبنانيين وأفراد من جيش الدفاع الإسرائيلي. ففي ٢٢ آب/أغسطس، في منطقة حولاً (القطاع الشرقي)، صوّب جندي إسرائيلي سلاحه في اتجاه رجلٍ شمال الخط الأزرق يلتقط صوراً لدورية لجيش الدفاع

الإسرائيلي. وفي ٤ أيلول/سبتمبر، ورداً على تهجم كلامي من قبل مدنيين لبنانيين، صُلّي عدد من جنود جيش الدفاع الإسرائيلي أسلحتهم من دون تصويبها نحو مدنيين بالقرب من كفر كالا (القطاع الشرقي). وفي جميع هذه الحالات، تدخلت اليونيفيل من أجل الحيولة دون احتمال تدهور الوضع. وفي سبع مناسبات على الأقل، أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي عبارات تحذيرية أو ألقى قنابل يدوية صوتية من أجل منع قطعان الحيوانات أو الرعاة من الاقتراب من الخط الأزرق أو اجتيازه، ولا سيما في منطقة مزارع شبعاء. وقد حضت اليونيفيل جيش الدفاع الإسرائيلي على الامتناع عن القيام بهذه الأعمال.

٢٩ - وتمتعت اليونيفيل عموماً بجزية كاملة في الحركة في أنحاء منطقة عملها. بيد أن مدنيين أبدوا سلوكاً عدوانياً أو غير ودي تجاه دوريات اليونيفيل في تسع مناسبات. وفي مناسبتين في بلدي زبقين (القطاع الغربي) وشقرا (القطاع الشرقي)، أعيقت حرية حركة اليونيفيل. واستولي على معدات لليونيفيل في مناسبتين في صفد البطيخ (القطاع الغربي) وشقرا. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى أن مجموعة من المدنيين قامت في ٣٠ آب/أغسطس في شقرا بتفتيش بدني لجنود من اليونيفيل قبل أخذ موجودات إلكترونية للأمم المتحدة وأغراض شخصية لحفظه السلام، أعيد معظمها لاحقاً. وفي ٣ أيلول/سبتمبر، حاول مدنيان في عيناتا (القطاع الغربي) إعاقة دورية لليونيفيل ورشقا مركبات الدورية بالحجارة، ما ألحق أضراراً طفيفة بمركبة. وقد احتجت اليونيفيل على كل هذه الحوادث لدى السلطات اللبنانية وطلبت منها إلقاء القبض على الفاعلين.

٣٠ - ورغم هذه الحوادث، ظلت علاقة اليونيفيل مع السكان المحليين إيجابية إلى حد كبير. فقد اضطلعت اليونيفيل بأنشطة توعية واتصال منتظمة مع السلطات المحلية المدنية ووجهاء المجتمعات المحلية، بما في ذلك بالتنسيق مع المنظمات غير الحكومية الدولية واللبنانية. ومن ١ إلى ٣ أيلول/سبتمبر، عقدت اليونيفيل بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حلقة دراسية في إطار جهودها الجارية من أجل تنمية قدرات الجيش اللبناني في مجال التنسيق المدني - العسكري. كما استمرت المشاريع السريعة الأثر في دعم بناء القدرات وإدخال التحسينات على البنية التحتية الاجتماعية. وقدم جنود اليونيفيل أيضاً المساعدة الطبية وفي مجالي طب الأسنان والطب البيطري إلى السكان المحليين.

٣١ - وظل قوام الجيش اللبناني المنتشر بين الخط الأزرق ونهر الليطاني يناهز اللوامين. وفي أيلول/سبتمبر، أعاد الجيش اللبناني نشر سرتين من الجزء الغربي من منطقة العمليات إلى المنطقة الشرقية في العرقوب في إطار التعزيزات العامة على طول الحدود السورية.



٣٢ - وواصلت اليونيفيل والجيش اللبناني الاضطلاع بأنشطة منسقة. فقد قامت اليونيفيل بما متوسطه ١١ ٠٠٠ نشاط في الشهر (تشمل تسيير دوريات وإقامة حواجز تفتيش والقيام بمهام مراقبة) نُفذ نحو ١٠ في المائة منها بتنسيق وثيق مع الجيش اللبناني. وقد عُلمت الأنشطة التدريبية المشتركة مدة أسبوعين في شهر آب/أغسطس بسبب الحاجة إلى الجيش اللبناني في عرسال.

٣٣ - وواصلت القوة الضاربة البحرية التابعة لليونيفيل الاضطلاع بولايتها المزدوجة في القيام بعمليات الاعتراض البحري دعماً للسلطات اللبنانية، وتدريب البحرية اللبنانية. ومنذ صدور تقرير الأخير، اعترضت القوة الضاربة البحرية ٢٣٥ سفينة وأحالت ٤٤٧ سفينة لتفتيشها من قبل البحرية اللبنانية وموظفي الجمارك بغية التحقق من خلوها من أي أسلحة أو أعتدة ذات صلة غير مأذون بها. وأجرت القوة الضاربة البحرية ١٥٦ نشاطاً تدريبياً مع البحرية اللبنانية في عرض البحر وعلى الشاطئ.

#### باء - ترتيبات الأمن والاتصال

٣٤ - ظلت ترتيبات الاتصال والتنسيق بين اليونيفيل والطرفين المعنيين تشكل ركيزة عمل البعثة في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وواصل الطرفان العمل يومياً مع اليونيفيل على كل من المستويات الاستراتيجية والتكتيكية والعملية، وكذلك ضمن الإطارين الثنائي والثلاثي. بيد أنه لم يُحرز أي تقدم في إنشاء مكتب اتصال لليونيفيل في تل أبيب.

٣٥ - ولا يزال المنتدى الثلاثي الذي يرأسه قائد اليونيفيل ورئيس البعثة يمثل الآلية الرئيسية التي تعالج فيها القضايا العمالية الأمنية والعسكرية المتصلة بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقد شدد الطرفان مراراً على أهمية المنتدى الثلاثي، فهو يتيح لهما الإعراب عن المواقف المتصلة باستقرار الخط الأزرق وتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، والذي كان دوره في التنسيق ووقف التصعيد موضع ترحيب في قرار مجلس الأمن ٢١٧٢ (٢٠١٤). وعُقد اجتماعان ثلاثيان منتظمان في ٢٣ تموز/يوليه و ١٧ أيلول/سبتمبر. كما أجرى رئيس اليونيفيل وقائد القوة مناقشة ثلاثية خاصة عن طريق التداول بالفيديو في ٢٥ آب/أغسطس.

٣٦ - وركزت المناقشات الثلاثية إلى حد كبير على عمليات إطلاق الصواريخ وبوجه أعم على هواجس كل من الطرفين في السياق الإقليمي ولا سيما في الجمهورية العربية السورية، وتبعاتها على لبنان وإسرائيل. وتمحورت هذه المناقشات على دور اليونيفيل في الحفاظ على الاستقرار في منطقة عملياتها وعلى طول الخط الأزرق وفي الوقت نفسه على تعزيز التعاون ومنع تصعيد حالات التوتر بين الأطراف، وبناء الثقة.

٣٧ - وتواصل اليونيفيل مناقشاتها الثنائية مع كل من الطرفين بشأن إيجاد حلول محلية عملية لمناطق محددة على طول الخط الأزرق، وذلك بهدف مواصلة التخفيف من حدة حالات التوتر وتعزيز الأمن.

٣٨ - كما واصلت اليونيفيل إحراز تقدم مع الطرفين في وضع علامات مرئية على طول الخط الأزرق باعتباره أحد الأنشطة الرئيسية للبعثة في بناء الثقة. وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر كانت اليونيفيل أزالَت الألغام والذخائر غير المتفجرة من ٣١١ نقطة وحددت قياسات ٢٣٨ نقطة واستحدثت ٢٢٥ نقطة وتحققت من ٢٠٣ نقاط.

٣٩ - وفي إطار الأولويات الاستراتيجية لليونيفيل واستكمالاً للجهود مجموعة الدعم الدولية من أجل تعزيز قدرات الجيش اللبناني، واصلت البعثة العمل من أجل تيسير بناء قدرات الجيش على القيام بالمهام المأذون بها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) في منطقة العمليات. وتحقيقاً لهذه الغاية، واصلت اليونيفيل والجيش اللبناني بذل الجهود، من خلال الحوار الاستراتيجي، من أجل تعزيز التنسيق مع الجهات المانحة التي تقدم المساعدة إلى الجيش اللبناني لتمكينه من الاضطلاع بالمهام المنوطة به بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

#### جيم - نزع سلاح الجماعات المسلحة

٤٠ - ما زال احتفاظ حزب الله وغيره من الجماعات بالسلاح خارج نطاق سيطرة الدولة اللبنانية، في انتهاك للقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦)، يجد من قدرة الدولة على ممارسة سيادتها وبسط سلطتها بشكل كامل على أراضيها. وظل حزب الله يقر علناً بأنه يحتفظ بقدرة عسكرية كبيرة مستقلة عن قدرة الدولة اللبنانية، زاعماً بأنها تشكل رادعاً ضد عدوان محتمل من جانب إسرائيل. وبعد انتهاء ولاية الرئيس سليمان، لم تعقد أي جلسات أخرى لهيئة الحوار الوطني.

٤١ - وألقى الجيش اللبناني والقوى الأمنية القبض على عدد من المشتبه فيهم يُزعم بأنهم كانوا يعدّون لهجمات إرهابية وضبطوا منهم مواد لصنع القنابل. وفي ٢٨ حزيران/يونيه، اكتشف الجيش اللبناني كهفاً في فنيديق بمنطقة عكار يحوي أجهزة متفجرة معدة للتفجير. وفي ٢٩ حزيران/يونيه، اعتقلت القوى الأمنية ثلاث مجموعات من الأفراد يُزعم بأنهم ينتمون إلى خلايا تعدد مفجرين انتحاريين لشن هجمات في لبنان. وواصلت السلطات القضائية اتهام ومحاكمة أعضاء الجماعات المتطرفة. ففي ٧ تموز/يوليه، أتهم ٢٨ شخصاً بالانتماء إلى داعش، سبعة منهم موجودون أصلاً في عهدة القضاء. وفي ١٤ آب/أغسطس كشف تنظيم "لواء أحرار السنة - بعلبك" الذي كان أعلن مسؤوليته عن عدد من الهجمات

ونشر رسائل تحريض تثير النعرات المذهبية بأنه حساب على موقع تويتر يديره شخص من مدينة بعلبك.

٤٢ - وأدى انتشار الجيش اللبناني بقوة في طرابلس ومواصلته تنفيذ الخطة الأمنية التي وضعتها الحكومة لتلك المدينة إلى التخفيف من حدة حالات التوتر إلا أن اشتباكات عنيفة وقعت مع المقاتلين في أواخر الفترة المشمولة بالتقرير. وانفجرت عبوة ناسفة بدائية الصنع استهدفت دورية للجيش اللبناني في ١ تموز/يوليه، لم توقع إصابات. وفي أعقاب بدء أحداث عرسال، حصل تصعيد في حدة التوتر وفي ٤ آب/أغسطس قُتل طفل بإطلاق نار عشوائي في باب التبانة أثناء الاشتباكات بين الجيش اللبناني والمقاتلين. وفي ٥ آب/أغسطس، تعرضت حافلة تقل جنودا لبنانيين في الملوحة لهجوم أوقع سبعة جرحى في صفوفهم. وفي ٦ آب/أغسطس، حصل اعتداء آخر بعبوة ناسفة بدائية الصنع بالقرب من موقع للجيش اللبناني أوقع قتيلا من المدنيين. وفي ٩ أيلول/سبتمبر قُتل فواز بزّي وهو شيعي من سكان باب التبانة رميا بالرصاص لاثامه بالانتماء إلى حزب الله. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، قُتل جندي بعدما أطلق مسلحون النار على ثكنة للجيش اللبناني في البداوي. وقُتل أيضا فيصل الأسود، وهو مقاتل من باب التبانة، برصاص أُطلق من سيارة مارة. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، قُتل جندي في أثناء محاولته تفكيك عبوة ناسفة بدائية الصنع عُثر عليها في المدينة. وفي أماكن أخرى في شمال لبنان، قُتل جندي في ٩ تشرين الأول/أكتوبر برصاص أُطلق من سيارة مارة في عكار. وفي عكار أيضا، قُتل جندي في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، عندما أطلق مسلحون مجهولون النار على حافلة للجيش. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، قام الجيش اللبناني بعملية توقيف في الضنية تسببت باندلاع اشتباكات استمرت ثلاثة أيام مع مقاتلين إسلاميين متطرفين في طرابلس وفي أماكن أخرى في شمال لبنان. وأدت أعمال العنف هذه إلى سقوط ما لا يقل عن ١٠ قتلى من المدنيين و ١٢ جنديا وعدد من المقاتلين، وجرح وأصيب أكثر من ٩٠ جنديا و ٦٠ مدنيا. وضبط الجيش اللبناني ثلاث عبوات ناسفة بدائية الصنع موضوعة في مركبات، وأنواع مختلفة من الذخائر والمتفجرات، وأوقف أكثر من ١٦٠ مقاتلا.

٤٣ - ولم يُحرز أي تقدم على صعيد تفكيك القواعد العسكرية التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة. وكان المشاركون في هيئة الحوار الوطني قرروا في عام ٢٠٠٦ وجوب تفكيك تلك القواعد. وما زال وجود تلك القواعد يُعرض السيادة اللبنانية للخطر ويعرقل قدرة الدولة على رصد ومراقبة أجزاء من الحدود اللبنانية - السورية بصورة فعالة.

٤٤ - وكانت الحالة في المخيمات الفلسطينية مستقرة نسبياً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٣٠ حزيران/يونيه، وقع اشتباك بين تنظيم فتح الانتفاضة وتنظيم مسلح آخر في مخيم شاتيلا للاجئين أدى إلى سقوط ثلاثة قتلى من المقاتلين. وانتشرت قوة أمنية جديدة مكونة من فصائل فلسطينية مختلفة تُسمى "القوة الأمنية المشتركة" في ٨ تموز/يوليه في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين، بدعم من السلطات اللبنانية. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، قتل شخصان وأفيد عن إصابة عدد من المارة بجروح عندما أطلق مسلحون النار على مدنيين عزّل في المخيم.

٤٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما بعد أحداث عرسال، أفادت تقارير عن قيام مجتمعات محلية في بعض المناطق بتشكيل مجموعات للدفاع عن النفس وقد جرى توفير السلاح لبعضها لهذا الغرض.

#### دال - حظر توريد الأسلحة ومراقبة الحدود

٤٦ - دأب ممثلو الحكومة الإسرائيلية على الادعاء بوجود عمليات مستمرة لنقل الأسلحة بكميات كبيرة إلى حزب الله عبر الحدود اللبنانية السورية. إن الأمم المتحدة تأخذ هذه الادعاءات على محمل الجد، ولكن ليس في وسعها التحقق منها بشكل مستقل. وواصل ممثلو الحكومة الإسرائيلية الإعراب عن قلقهم العميق من احتمال نقل منظومات أسلحة متطورة إلى حزب الله.

٤٧ - وفي ٢ آب/أغسطس، في أعقاب إلقاء القبض على قائد في تنظيم سوري تابع لتنظيم القاعدة في لبنان، عبّر مقاتلون من الجماعات المتطرفة، بينها جبهة النصرة وداعش، من منطقة القلمون في الجمهورية العربية السورية وهاجموا مواقع للجيش اللبناني في محيط بلدة عرسال وسيطروا على المدينة. وقد استمرت المواجهات بين المقاتلين والجيش اللبناني خمسة أيام قُتل في خلالها ما لا يقل عن ٤٢ مدنياً و ١٩ جندياً ونحو ٥٠ مقاتلاً. وفي ٧ آب/أغسطس، انسحب المقاتلون إلى مواقع داخل عرسال وأسروا أكثر من ٣٠ من جنود الجيش اللبناني ومن أفراد قوى الأمن الداخلي كرهائن. وما زال ما لا يقل عن ٢١ رهينة قيد الاحتجاز لدى جبهة النصرة أو داعش. وقد أُفرج عن سبع رهائن في حين قتلت هاتان الجماعتان ثلاث رهائن وهددتا بقتل رهائن أخرى. وانتشر الجيش اللبناني بقوة لاحتواء المقاتلين خارج عرسال ومنعهم من العودة إليها أو استخدامها لتقديم دعم لوجستي. ووقعت اشتباكات عدة، وأفيد عن سقوط قتلى في صفوف المقاتلين، وفي ١٩ أيلول/سبتمبر هاجم مسلحون دورية للجيش اللبناني وقتلوا جنديين.

٤٨ - وهاجمت جماعات من المقاتلين السوريين مواقع لحزب الله في البقاع بالقرب من الحدود اللبنانية - السورية. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، أعلنت جبهة النصره مسؤوليتها عن انفجار عبوة ناسفة بدائية الصنع موضوعة في مركبة عند حاجز تفتيش لحزب الله بالقرب من الخريبة أفادت التقارير بأنها أودت بثلاثة أشخاص. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، هاجم مقاتلون من جبهة النصره قديموا من بلدة عسل الورد السورية موقعا محصنا لحزب الله بالقرب من بريتال أدى إلى سقوط ما لا يقل عن ثمانية من مقاتلي حزب الله وما لا يقل عن مقاتل من جبهة النصره.

٤٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير تكررت حوادث إطلاق النار والقصف بالقذائف والصواريخ عبر الحدود إلى داخل لبنان انطلاقا من الجمهورية العربية السورية، تسببت بعدد من الإصابات وألحقت أضرارا مادية. وشنت الطائرات السورية أكثر من ٤٨ غارة أودت بستة سوريين في حوادث منفصلة حول عرسال وأصابت أكثر من ٣٨ آخرين بجروح. كما سُجل أكثر من ١٠٠ حادث إطلاق نار في اتجاه لبنان انطلاقا من الجمهورية العربية السورية، وأكثر من ٤٥ عملية قصف وإطلاق ١٧ صاروخا في اتجاه لبنان، ما سلط الضوء على الخطر الذي يتعرض له المقيمون في المناطق الحدودية.

٥٠ - وقد جاهرَ حزب الله باستمرار مشاركته في القتال الدائر في الجمهورية العربية السورية ونظم جنازات لمقاتلي حزب الله الذين قُتلوا هناك. وأفيد أيضا عن مشاركة لبنانيين آخرين في القتال الدائر في الجمهورية العربية السورية إلى جانب المعارضة السورية وإلى جانب داعش أيضا.

٥١ - إن توغّل الجماعات المتطرفة العنيفة في لبنان، والتقارير التي تفيد عن اتجار غير مشروع بالأسلحة، وحركة المقاتلين المسلحين عبر الحدود اللبنانية - السورية، تُبرز الحاجة إلى زيادة قدرات السلطات الأمنية اللبنانية على مواجهة هذه التهديدات ومراقبة الحدود. واستجابةً لأزمة عرسال وافقت الحكومة اللبنانية في ١٤ آب/أغسطس على هبة قدرها بليون دولار مقدمة من المملكة العربية السعودية كمساعدة فورية للجيش اللبناني والأجهزة الأمنية الأخرى، تضاف إلى التعهد السابق للمملكة العربية السعودية بتقديم مساعدة قدرها ٣ بلايين دولار بالتعاون مع فرنسا. وقد قدمت الدول الأعضاء مساعدة مباشرة إلى الجيش اللبناني، سواء على الصعيد الثنائي أو في إطار هذا البرنامج الجديد، وما زال تقديم مزيد من المساعدة قيد المناقشة.

٥٢ - ومنذ مواجهات عرسال، قامت القوى الأمنية بسلسلة من المداهمات في المستوطنات غير الرسمية للاجئين من أجل القبض على مقاتلين مشتبه بهم في أعقاب هجمات ضد قوى

الأمن، اعتُقل بنتيجتها لاجئون سوريون. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، داهم الجيش اللبناني مستوطنة غير رسمية قرب عرسال. وأعقبَت هذه المداهمة، التي أُحرقت فيها أماكن إيواء عدة، مزاعم بحصول إساءة في حق المدنيين وبسقوط إصابات في صفوفهم.

٥٣ - ومع أن معظم المجتمعات المحلية ما زالت توفر ملاذاً آمناً للاجئين السوريين، فقد زادت حالات التوتر إلى حد كبير في بعض الأماكن، بما فيها منطقة عمليات اليونيفيل. واستناداً إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أُجلى نحو ٢٠٠ ١ لاجئ من المستوطنات غير الرسمية في سهل البقاع. وقد زادت تكهنات وسائط الإعلام بإمكان وجود "خلايا نائمة" لجهة النصرة وداعش في مناطق اللاجئين من الشعور بانعدام الأمن، ما أثار هواجس تتعلق بتوفير الحماية. ووقعت حوادث عنف متفرقة وأفيد بشكل متزايد عن فرض حظر تجول محلي على اللاجئين.

٥٤ - ويبلغ العدد الحالي للاجئين السوريين في لبنان ١,١٢٤ مليون لاجئ بينهم أكثر من ٥٣٠٠٠ لاجئ مسجل في منطقة عمليات اليونيفيل. ومنذ تقرير الأخير وفي أعقاب سقوط مدينة الموصل، العراق، سُجل في لبنان أيضاً في حزيران/يونيه ٨٥٠٠ لاجئ عراقي. وتُطبّق منذ أواخر أيلول/سبتمبر قيود على دخول السوريين ومعاودة دخولهم عند المعابر الحدودية الرسمية، على نحو يمنع في الواقع دخول جميع السوريين الذين يلتصقون باللجوء إلا في الحالات الإنسانية الحرجة لغرض المرور العابر للسفر إلى الخارج. وفي الوقت نفسه، اتخذت الحكومة قرارات بتسهيل تجديد الإقامة من داخل لبنان، لفترة محدودة، بغية إعفاء الموجودين بشكل غير شرعي أو الذين تجاوزوا مدة إقامتهم، من دفع الغرامات. ولا يزال تدفق المساعدات الإنسانية إلى لبنان كبيراً إلا أن أوجه النقص أدت إلى تقليص البرامج. وحتى لحظة إعداد هذا التقرير لم يكن قد وردَ سوى ٣٦ في المائة من مبلغ الـ ١,٧ مليارات دولار المطلوب للبنان منذ مطلع عام ٢٠١٤ في إطار خطة الاستجابة الإقليمية لسورية.

٥٥ - ولا يزال وضع اللاجئين السوريات من النساء والفتيات في غاية الصعوبة. فنسبة ٨٢ في المائة من اللاجئين هم من النساء والأطفال، ولا تزال اللاجئين الضعيفات تُستغل من خلال وسائل التكيّف للحفاظ على بقائهن، ومنها البغاء، والزواج المبكر، وممارسة الجنس مقابل المساعدة.

٥٦ - وفي لبنان حالياً نحو ٤٣٠٠٠ لاجئ فلسطيني قَدِموا من الجمهورية العربية السورية، بانخفاض قدره ١٠٠٠٠ لاجئ مقارنة بالعدد المسجل سابقاً. وما زالت القيود التي تفرضها الحكومة اللبنانية منذ أيار/مايو ٢٠١٤ تمنع دخول أغلبية اللاجئين الفلسطينيين المماريين من الجمهورية العربية السورية، بمن فيهم من يسعى منهم إلى لم تشمل أسرته الموجودة أصلاً

في لبنان. أما من يسعى منهم إلى المرور عبر لبنان فكثيراً ما يواجهون عوائق وتأخير عند الحدود.

#### هاء - الألغام الأرضية والقنابل العنقودية

٥٧ - نشرت اليونيفيل في منطقة عملها في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر سبعة أفرقة لإزالة الألغام يدوياً وفريقاً للتخلص من الذخائر غير المنفجرة وفريقاً ميكانيكياً لإزالة الألغام تابعا لليونيفيل، تحقّق فريق الأمم المتحدة لدعم الإجراءات المتعلقة بالألغام من قدراتها. وعملت اليونيفيل على تطهير أكثر من ٥٣٥ ٢م من المناطق الخطرة لإتاحة القدرة على الوصول إلى نقاط الخط الأزرق، كما عثرت على ١٤ لغماً مضاداً للأفراد ودمرتها. كما نظم فريق دعم الإجراءات المتعلقة بالألغام سبعة أنشطة لدعم التدريب و ١٣ نشاطاً للتحقق و ١٠ دورات تدريبية للتوعية بالذخائر غير المنفجرة وأجرى ٣٣ زيارة إلى مواقع العمليات لضمان الجودة.

٥٨ - وأفاد المركز اللبناني للأعمال المتعلقة بالألغام بأنه قام بين ١ أيار/مايو و ٣١ آب/أغسطس بتطهير ٨٠٢ ٦٨٤ ٢م من المناطق الخطرة، شملت بشكل رئيسي مناطق المعارك، ودمر ٩٢٣ قطعة من الذخائر العنقودية و ٧٧ قطعة من الذخائر غير المنفجرة ولغم واحد مضاد للأفراد.

#### واو - ترسيم الحدود

٥٩ - لم يحرز أي تقدم بشأن ترسيم أو تعليم الحدود اللبنانية - السورية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك في المناطق غير المؤكدة أو التي هي موضع نزاع، على النحو الذي دعا إليه مجلس الأمن في القرارين ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). إن بسط سلطة الحكومة اللبنانية على جميع الأراضي اللبنانية، وتمكين القوى الأمنية اللبنانية والجيش اللبناني من ضبط الأمن على الحدود لمنع دخول الأسلحة أو ما يتصل بها من أعتدة يتطلب ترسيم الحدود وتعليمها بين لبنان والجمهورية العربية السورية في أقرب وقت ممكن من الناحية العملية.

٦٠ - كما لم يُحرز أي تقدم بشأن مسألة مزارع شبعا. ولم تصدر حتى الآن أي ردة فعل، سواء من قبل إسرائيل أو من الجمهورية العربية السورية، على التحديد المؤقت لتلك المنطقة الوارد في تقرير المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2007/641).

### ثالثاً - أمن وسلامة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٦١ - واصلت اليونيفيل مراجعة خططها الأمنية وتدابيرها الرامية إلى التخفيف من حدة المخاطر وأجرت تدريبا في مجال التوعية بالسلامة لأفرادها ولحماية منشآتها وموجوداتها. كما تواصل التعاون بين اليونيفيل والسلطات اللبنانية للتأكد من التصدي لجميع التهديدات الأمنية على النحو المناسب.

٦٢ - وواصلت اليونيفيل رصد الإجراءات في المحاكم العسكرية اللبنانية ضد أشخاص يشتبه في قيامهم بالتخطيط أو بارتكاب اعتداءات خطيرة ضد حفظة السلام التابعين لليونيفيل. ولا تزال قضية متعلقة بهجوم خطير وقع في عام ٢٠٠٧ مفتوحة رهن الحصول على أدلة جديدة. وفي قضية تتعلق بهجوم خطير آخر وقع في عام ٢٠٠٨، من المقرر أن تُعقد جلسة الاستماع التالية في محكمة الاستئناف العسكرية في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. والتحقيق جارٍ في هجومين خطيرين وقعا في عام ٢٠١١. وفي قضية تتعلق بإبداء نية إرهابية فُتحت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، صدرت لوائح اتهام في حق عدد من المشتبه بهم وأحيلوا إلى المحاكمة أمام المحكمة العسكرية الدائمة.

### رابعاً - انتشار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٦٣ - في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، بلغ إجمالي القوام العسكري لليونيفيل ١٠ ٥١٩ فرداً، بينهم ٤١٠ امرأة، من ٣٨ بلداً من البلدان المساهمة بقوات. وضمّ العنصر المدني ٢٧٧ موظفاً دولياً و ٦٠٦ من الموظفين الوطنيين، بينهم ٨٢ و ١٥٦ امرأة، على التوالي. ويشكل أيضاً ما مجموعه ٥٥ مراقباً عسكرياً من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، بينهم امرأة، المنتشرين بوصفهم فريق المراقبين في لبنان، جزءاً من اليونيفيل.

٦٤ - وتحوي منطقة العمليات ٥٩ موقعاً عملياً. وبهدف تبسيط الاحتياجات من القوة البحرية الضاربة، مع الحفاظ على قدرتها التشغيلية، أجرت إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمانة العامة، بالتنسيق مع اليونيفيل، تحليلاً نظرياً لتوزيع المهام على السفن، وأوصت بإعادة تشكيلٍ ممرحلٍ للقوة الضاربة البحرية عن طريق الاستبدال التدريجي للفرقاطات بطرادات، رهنا بوضع رسائل التوريد مع كلٍ من البلدان المساهمة بقوات. ويمكن لدراسة بشأن القدرات العسكرية، من المزمع إجراؤها في الربع الأخير من عام ٢٠١٤، أن توصي بإدخال مزيد من التعديلات.



## خامسا - الملاحظات

٦٥ - رغم تزايد الهواجس الأمنية الإقليمية، وحصول عدد من الحوادث الخطيرة عبر الخط الأزرق، ظل الوضع في منطقة عمليات اليونيفيل مستقرا نسبيا، وأنا أدعو إسرائيل ولبنان إلى بذل كل الجهود للتأكد لإبقاء الوضع على حاله. ويُعزى هذا الاستقرار النسبي بجزء كبير منه إلى وجود اليونيفيل وترتيبات الاتصال والتنسيق التي تتبناها مع الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي. وأشيد بالجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي لالتزامهما المستمر بالحفاظ على وقف الأعمال العدائية من خلال مشاركتيهما النشطة مع اليونيفيل واستعدادهما للمشاركة في آليات نزع فتيل التوتر وبناء الثقة على نحو بنّاء. وسيكون من المهم إبقاء الوضع مستقرا وآمنا في جنوب لبنان في مواجهة التهديدات الأمنية التي يتعرض لها لبنان والمنطقة ككل.

٦٦ - إن عدد الحوادث الخطيرة التي حصلت على طول الخط الأزرق خلال الفترة المشمولة بالتقرير، والتي يمكن أن تؤدي بسهولة إلى مزيد من التصعيد، تُبرز الطابع الهش لوقف الأعمال العدائية وللهدوء السائد على طول الخط الأزرق. وبعد انقضاء أشهر عدة على الهجوم الذي شُن في ١٤ آذار/مارس على جيش الدفاع الإسرائيلي في ظروف مماثلة، أدين الاعتداء الجديد على دورية لجيش الدفاع الإسرائيلي جنوب الخط الأزرق الذي أعلن حزبُ الله مسؤوليته عنه، وإطلاق النار الانتقامي من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي في اتجاه لبنان، اللذين يشكّلان خرقين خطيرين لاتفاق وقف الأعمال العدائية وللقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ومرة أخرى، أود أن أشير إلى التزامات الطرفين باحترام سلامة الخط الأزرق وبالحفاظ على وقف الأعمال العدائية. وإلى حين انتهاء اليونيفيل من التحقيق في حادث إطلاق النار الذي وقع في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، أدين أيضا حادث إطلاق النار بين الجنود اللبنانيين والإسرائيليين باعتباره انتهاكا لسلامة الخط الأزرق وللقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وإنني أرحب بالعودة السريعة إلى وقف الأعمال العدائية بفضل استفادة الطرفين من ترتيبات اليونيفيل للاتصال والتنسيق. وأود أن أعرب عن الأسف لإصابة ثلاثة جنود بجروح في هذه الحوادث.

٦٧ - وإنني أشجب إطلاق الصواريخ من جنوب لبنان في اتجاه إسرائيل في الفترة من ١١ تموز/يوليه و ٢٥ آب/أغسطس، باعتباره خرقا خطيرا لوقف الأعمال العدائية وللقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). إن الرد الانتقامي لإسرائيل بإطلاق قذائف المدفعية في اتجاه لبنان هو في الوقت نفسه عمل خطير ومناقض لتوقعات الأمم المتحدة في سياق وقف الأعمال العدائية. وينبغي لإسرائيل أن تخطر اليونيفيل على الفور لدى تعرضها لإطلاق نار وأن تمتنع عن الرد إلا إذا كان الوضع يستدعي بشكل واضح الدفاع عن النفس بشكل فوري،

وأن تتيح أولاً لليونيفيل والجيش اللبناني التعامل مع هذه الهجمات. وأشار إلى القرار الإيجابي من جانب جيش الدفاع الإسرائيلي الامتناع عن الرد على النيران في أعقاب الهجوم بالصواريخ في ٢٣ آب/أغسطس رغم وقوع إصابات في صفوف المدنيين.

٦٨ - وأحث الطرفين على القيام بمزيد من الخطوات المموسة نحو الامتثال الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) لأن انتشار اليونيفيل في جنوب لبنان لا يمكن أن يكون بديلاً من وقف دائم لإطلاق النار وحلٍ طويل الأجل. وأذكر الطرفين من جديد بأهمية هدف تحقيق وقف دائم لإطلاق النار، على النحو المتوخى في هذا القرار وأشجعهما على الالتزام مجدداً بتنفيذه وعلى النظر مع منسقي الخاص واليونيفيل في أفضل السبل الآيلة إلى إحراز تقدم في هذا الصدد. وفي الوقت نفسه، يجب على الطرفين الحفاظ على التزامها بوقف الأعمال العدائية وبالاحترام التام لكامل الخط الأزرق. ومواصلة العمل مع اليونيفيل لوضع تدابير بناءً وعملية لبناء الثقة، تشمل وضع علامات مرئية على الخط الأزرق ومواصلة تعزيز ترتيبات الاتصال والتنسيق.

٦٩ - وثمة إجراءات أخرى أيضاً يجب على كل طرف اتخاذها تشمل، بالنسبة إلى إسرائيل، انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من شمال قرية الغجر والمنطقة المتاخمة لها الواقعة شمال الخط الأزرق، وهو انسحاب واجب التنفيذ منذ أمد بعيد، والوقف الكامل لانتهاكات المجال الجوي اللبناني، التي تزيد من حدة التوتر في منطقة عمليات اليونيفيل ويمكن أن تتسبب في حادث خطير.

٧٠ - ومن المهم أن يحرز لبنان مزيداً من التقدم في اتجاه بسط سلطته الفعلية على كامل الأراضي اللبنانية، ومنع استخدام أراضيه للقيام بأنشطة عدائية، وكفالة تنفيذ قرارات الحكومة وأحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) في ما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأفراد المسلحين والعتاد والأسلحة عدا ما يخص الحكومة اللبنانية واليونيفيل.

٧١ - ويساورني القلق بوجه خاص إزاء انتهاكات الخط الأزرق التي يقوم بها أفراد القوات المسلحة، لا سيما من جانب جيش الدفاع الإسرائيلي، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. إذ أن هذه الأعمال التي يمكن أن تؤدي إلى حوادث خطيرة، هي أعمال غير مقبولة. كما أن الزيادة الكبيرة في عدد انتهاكات الخط الأزرق التي يرتكبها مدنيون لبنانيون في منطقة مزارع شبعا تشكل هي أيضاً مدعاة للقلق. إن الاحترام التام لكامل الخط الأزرق عامل حيوي في الحفاظ على الاستقرار والهدوء في المنطقة. وإنني أدعو الطرفين إلى بذل مزيد من الجهد لمنع حصول انتهاكات للخط الأزرق من جهة كل منهما.

٧٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت تسجّل حالات إعاقة لحرية حركة اليونيفيل وظل أفرادها عرضة لسلوك عدواني، بما في ذلك على وجه الخصوص من قبل الجنود الإسرائيليين واللبنانيين. وأود أن أذكر الطرفين بالتزاماتهما ضمان السماح لليونيفيل بالوصول الآمن ودون إعاقة في القيام بعملياتها. ومع أن عدد الأحداث لا يزال هامشيا مقارنةً بالمستوى العام لأنشطة اليونيفيل، فإن بعضها يمكن أن يعرض فعالية اليونيفيل وسلامة وأمن موظفيها للخطر في تنفيذ مهامهم بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). إن المسؤولية الرئيسية عن ضمان حرية حركة أفراد اليونيفيل في منطقة العمليات تقع على عاتق السلطات اللبنانية.

٧٣ - ولا يزال احتفاظ حزب الله بالسلاح خارج نطاق سيطرة الدولة يشكل عائقا واضحا أمام قدرة الدولة على ضمان ممارسة كامل سلطتها على أراضيها ويتناقض مع التزامات البلد بموجب القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وما يبعث على القلق الحقيقي والواضح هو أنه في الظروف الحالية باتت أعمال هيئة الحوار الوطني بمحمة وأن المقررات التي اتخذتها الهيئة سابقا، وبينها نزع سلاح الجماعات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاح القواعد العسكرية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة، لا تزال غير مطبقة.

٧٤ - واليوم، وبعد انقضاء أربع سنوات على بدء النزاع السوري، لم يكن تأثير تلك الأزمة على لبنان أشد وطأة مما هو عليه اليوم. فالهجمات التي تشنها على الجيش اللبناني الجماعات المتطرفة العنيفة، وبينها داعش وجبهة النصرة، انطلاقا من الجمهورية العربية السورية، وتوغلها داخل الأراضي اللبنانية، واحتجازها للرهائن وأعمال القتل الوحشي التي هي مسؤولة عن ارتكابها، تشكل جميعها تطورات مثيرة للقلق بشكل خاص. إنني أؤكد من جديد إدانة الأمم المتحدة لهذه الأعمال وأتطلع إلى الإفراج المبكر عن جميع عناصر الأمن اللبنانيين المحتجزين كرهائن. كما أشجب أعمال القصف وإطلاق النار وعمليات التوغل الجوية في اتجاه المناطق الحدودية اللبنانية انطلاقا من الجمهورية العربية السورية. وأدعو حكومة الجمهورية العربية السورية وجميع الأطراف المتحاربة في ذلك البلد إلى الكف عن انتهاكات الحدود واحترام سيادة لبنان وسلامته الإقليمية. وأنوه بالخطوات الإيجابية التي قام بها الجيش اللبناني بتعزيز انتشاره شمالا وفي أجزاء من الحدود الشرقية للبنان، وأشجع الحكومة اللبنانية، مدعومة من الشركاء الثنائيين، على العمل من أجل توسيع نطاق هذا الانتشار على طول الحدود السورية - اللبنانية.

٧٥ - إنني أدين مشاركة لبنانيين في النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية في انتهاك لسياسة الحياد والنأي بالنفس التي تنتهجها الحكومة اللبنانية ومبادئ إعلان بعثا الصادر

في حزيران/يونيه ٢٠١٢ الذي وافق عليه جميع القادة السياسيين في لبنان. وأدعو مرة أخرى حزب الله وغيره من العناصر اللبنانيين إلى التراجع عن المشاركة في النزاع السوري، انسجاماً مع تلك الالتزامات وحرصاً على الاستقرار في لبنان.

٧٦ - إن الجهود التي تبذلها الحكومة والقوى الأمنية في الحفاظ على الأمن في معظم المناطق اللبنانية، رغم التطورات الخطيرة في المناطق الحدودية وحالات التوتر الناجمة عن أزمة الرهائن، جديرة بالثناء. إلا أن الضغوط الممارسة حقيقية، بما في ذلك الهجمات على الجيش اللبناني والحوادث المذهبية الطابع في مجمل الأماكن. وأود أن أعرب عن الأسف للخسائر في الأرواح في صفوف الجيش اللبناني والقوى الأمنية في أداء واجباتهم. ومن الحيوي ضمان استمرارية وحدة الحكومة الجامعة لرئيس الوزراء سلام في وجه هذه التحديات وتقديم الدعم للقوى الأمنية. وأنوه بالجهود الإيجابية التي يبذلها القادة السياسيون والدينيون اللبنانيون الذين عملوا من أجل مكافحة التحريض وتعزيز الوحدة في مواجهة الانقسامات السياسية والمذهبية، وأشجع على مواصلة هذه الجهود. إن التقارير التي تفيد عن تشكيل جماعات مسلحة للدفاع عن النفس هي مدعاة للقلق. إنني أشجع الجميع في لبنان على التركيز على تعزيز مؤسسات الدولة وأهيب بالدول الأعضاء التقيد بالتزامها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). بمنع بيع أو توريد الأسلحة والمواد ذات الصلة إلى الكيانات أو الأفراد في لبنان.

٧٧ - وإنني أثنى على الجيش اللبناني لتعاونه القوي مع اليونيفيل. وأنوه أكثر من أي وقت مضى بالدور الحيوي الذي يضطلع به في مواجهة التحديات الأمنية المتشابكة في البلد، بما في ذلك مكافحة الإرهاب والصمود في وجه الضغوط القوية عند الحدود السورية - اللبنانية. وأرحب بالدعم الذي تلقتة القوى الأمنية من الدول الأعضاء، ولا سيما المساعدة الفورية الوشيكة، بما في ذلك من خلال تعهد المملكة العربية السعودية بالتزامات إضافية. وأنا أشدد على الطابع الملح لهذه المساعدة. وأشجع الدول الأعضاء التي في وسعها مواصلة تقديم المساعدة إلى الجيش اللبناني على نطاق أوسع، مستفيدة في ذلك من خطته لتنمية القدرات، على القيام بذلك وعلى المضي في الوفاء بالتعهدات التي سبق لها أن قطعتها، بما في ذلك في الاجتماع الوزاري المعقود في روما وضمن أطر التنسيق التي أنشأها الجيش اللبناني مع الأمم المتحدة والجهات المانحة، بما في ذلك في سياق الحوار الاستراتيجي.

٧٨ - إنني أناشد المجتمع الدولي أن يعترف بشكل تام بالعبء الفريد الذي يتحمله لبنان في استضافة أكبر عدد من اللاجئين القادمين من الجمهورية العربية السورية، وبضرورة بذل جهود دولية دؤوبة من أجل مساعدتهم والمشاركة في تحمل هذا العبء. وأنوه بالجهود التي تبذلها الحكومة في التعامل مع هذا الوضع، بتعاون وثيق مع شركاء الأمم المتحدة. ومن المهم

لدى القيام بذلك احترام الاستثناءات لأسباب إنسانية من القيود المفروضة على دخول الحدود، ومواصلة الإقرار بالحنة الأليمة التي يعيشها عدد كبير من اللاجئين السوريين، واحترام حقوقهم وسلامتهم في لبنان بالكامل. إن حالات التوتر الشديد التي نشأت في بعض المجتمعات المحلية المضيفة تدعو إلى القلق، وكذلك هي الحال بالنسبة إلى النقص الخطير في التمويل وتبعاته على برامج اللاجئين والمجتمعات التي تستضيفهم. وأرحب بالعمل الجاري بين وكالات الأمم المتحدة والشركاء في التعاون مع الحكومة اللبنانية والجهات المانحة من أجل وضع خطة متكاملة للاستجابة للأزمة في لبنان في العام المقبل تركز على احتياجات الفئات الضعيفة وتحقيق الاستقرار. وأنا أتطلع إلى المجتمع الدولي كي يوفر للبنان ما يحتاجه من دعم عبر مختلف الأقدية المتاحة، التي تشمل الآن الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين الذي يديره البنك الدولي.

٧٩ - وأرحب بجهود الفلسطينيين الرامية إلى العمل مع السلطات اللبنانية للحفاظ على النظام داخل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. ولا تزال ضرورة تحسين الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، من دون المس بجل قضية اللاجئين في سياق أي تسوية سلمية شاملة، أمراً ملحاً لا سيما بالنظر إلى تزايد الاكتظاظ في المخيمات. وأشجع الجهات المانحة على المبادرة إلى تقديم الدعم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). بما في ذلك من أجل تمكينها من تقديم مساعدة فعالة إلى اللاجئين الفلسطينيين النازحين من الجمهورية العربية السورية ومواصلة إعادة إعمار مخيم نهر البارد، نظراً لاستمرار تشرد نصف سكان المخيم منذ عام ٢٠٠٧.

٨٠ - وأشكر الدول الأعضاء المشاركة في مجموعة الدعم الدولية للبنان لالتزامها المستمر بدعم لبنان ولما تقوم به من أنشطة في هذا الصدد، بما فيها الاجتماعات الرفيعة المستوى في نيويورك وبرلين. إن التحديات التي يواجهها لبنان لا يستهان بها وأنا أتطلع إلى مواصلة العمل في الفريق لدعم استقرار لبنان وتسليط الضوء على احتياجات البلد العاجلة.

٨١ - إن استغلال الاحتياطات من النفط والغاز أولوية وطنية لكل من لبنان وإسرائيل. وأنا أشجع الحكومتين على مواصلة بذل الجهود لتعيين المنطقة البحرية الحصرية لكل منهما تسهيلاً لذلك. ولا تزال الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لمساعدة الطرفين في هذه المسألة إذا ما طلبا منها ذلك.

٨٢ - إن الوحدة التي تعكسها الحكومة اللبنانية عامل رئيسي في الحفاظ على استقرار البلد في الظروف الحالية، وأنا أشيد بجهود رئيس الوزراء سلام وزملائه في هذا الصدد. غير أن الوحدة الوطنية لا تكتمل من دون رئيس للجمهورية. وأنا أعرب عن أسفي العميق

لعدم انتخاب المجلس النيابي اللبناني خلفا للرئيس سليمان منذ أكثر من خمسة أشهر. فالتحديات التي يواجهها لبنان في هذا الوقت، تستلزم وجود رئاسة للجمهورية ومجلس نيابي وحكومة، فاعلة تحقق مصلحة جميع الطوائف اللبنانية. بيد أن هذه المسألة عملية لبنانية تقع فيها المسؤولية على عاتق القادة اللبنانيين الذين لا يمكنهم تحمّل انتظار ما ستفضي إليه التطورات الإقليمية الأوسع نطاقا. إنني أحث مجددا القادة اللبنانيين على إظهار الإحساس بدقة المرحلة والتحلي بالمرونة اللازمين من أجل تمهيد الطريق أمام انتخاب رئيس من دون مزيد من التأخير، وآمل في أن يشجعهم جميع أصدقائهم في المجتمع الدولي أيضا على ذلك.

٨٣ - إن قدرة لبنان على مواجهة العديد من التحديات لا تزال مثيرة للإعجاب. والهدوء النسبي السائد عبر الخط الأزرق هو عنصر استقرار للجانبين وللسلام والأمن الإقليميين. إلا أن مشاركة داعش وجبهة النصرة مؤخرا في الاعتداءات التي وقعت في لبنان، بما في ذلك ضد الجيش اللبناني، تبين الخطر الحقيقي فعلا لإمكان انتقال عدوى النزاع السوري إلى لبنان. إن الشركاء الدوليين يستجيبون للمساعدة في تلبية الاحتياجات الأمنية الملحة للبنان. واليوم، وبعد انقضاء ٢٥ سنة على توقيع اتفاق الطائف الذي أنهى الحرب الأهلية، أشجع القادة اللبنانيين من مختلف الانتماءات السياسية إلى أن يبذلوا كل ما في وسعهم من أجل حماية ما أنجز منذ ذلك الحين، وعلى السعي إلى البناء على مبادئ التعايش السلمي التي يدعو إليها هذا الاتفاق. إن تحقيق الاستقرار والأمن على المدى الطويل في لبنان، وفي أي مكان آخر، يستلزم وضع حد للنزاعات في المنطقة، بما في ذلك إحراز تقدم نحو تحقيق سلام عادل ودائم وشامل. غير أنني أؤمن أن لبنان وأصدقائه في المجتمع الدولي قادرون على مواصلة الحفاظ على سلامة الوضع.

٨٤ - وأود أن أعرب عن تقديري لجميع البلدان المساهمة بقوات وعتاد في اليونيفيل ولفريق المراقبين في لبنان التابع لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. وأشكر اللواء باولو سيررا، من إيطاليا، الذي أتم مدة خدمته بصفته رئيس اليونيفيل وقائد القوة في ٢٤ تموز/يوليه، لقيادته الماهرة في توجيه دفعة شؤون البعثة بنجاح في ظل سياق إقليمي صعب، وأرحب برئيس اليونيفيل وقائد القوة الجديد اللواء لوتشيانو بورتولانو، من إيطاليا أيضا، وأتمنى له كل النجاح. كما أشيد بالأفراد العسكريين والموظفين المدنيين في اليونيفيل، وكذلك بمنسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان ديريك بلاملي، وموظفي مكتبه، لأدوارهم الهامة في مساعدة لبنان في وقت بالغ الأهمية للبلد والمنطقة.